

Distr.: General  
10 March 2006  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة  
الدورة السابعة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٥٥٣

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة: السيدة آباكا

### المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع للتقرير الأول والتقارير الدورية الثاني والثالث والرابع المقدمة من  
سانت كيتس ونيفيس

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records  
.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

## النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع للتقرير الأول والتقارير الدورية الثاني والثالث والرابع المقدمة من سانت كيتس ونيفيس (CEDAW/C/KNA/1-4)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، اتخذ السيد هيربرت (سانت كيتس ونيفيس) مكانا إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيد هيربرت (سانت كيتس ونيفيس): قال إن تصديق بلده على الاتفاقية في عام ١٩٨٥ كان إعلانا بأن سانت كيتس ونيفيس جادة بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين، وبأن الحكومة مصممة على اشتراك جميع المواطنين في تنمية البلد اجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وقد اتخذت الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة بادئ ذي بدء شكل وزارة شؤون المرأة، التي أنشئت في عام ١٩٨٤، والتي تطورت حاليا إلى إدارة الشؤون الجنسانية. وتناولت الخطة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ خمس مسائل من بين الـ ١٢ مسألة الحساسية التي أبرزها منهاج عمل بيجين، وهي: العنف ضد المرأة والطفل، والفقر، والآليات المؤسسية، والصحة، والقيادة.

٣ - واستطرد قائلا إن الحكومة تبنت تعميم مراعاة المنظور الجنساني كأهم الوسائل العملية لضمان اشتراك المرأة على قدم المساواة في التنمية الوطنية. فأنشئ مجلس استشاري وطني معني بالمساواة والإنصاف بين الجنسين، كما قُدِّم التدريب للمسؤولين الحكوميين وأفراد المجتمع المدني بهدف توعيتهم بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنهجية دمج المنظور الجنساني في تخطيط البرامج وتنفيذها.

٤ - وأردف قائلا إنه على الرغم من إحراز تقدم هائل في مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية، لا يزال عدد المناصب التي تشغلها النساء على مستوى اتخاذ القرار والعمل السياسي دون الكتلة الحرجة. فلم يُنتخب سوى ثلاث نساء في مناصب سياسية في تاريخ البلد، ولم تُعيّن امرأة قط في منصب سفير. وإدارة الشؤون الجنسانية تدرك الحاجة إلى أن تعبر النساء عن وجهات نظرهن على أعلى المستويات، بيد أن الاعتقاد السائد بأن تكون النساء المسهمات الرئيسيات في مجال الإنجاب يحد من مشاركتهن في مجال الإنتاج.

٥ - وأضاف قائلا إن سانت كيتس ونيفيس تتعاون حاليا مع أنتيغوا وبربودا، وغيانا في مشروع ترعاه منظمة الدول الأمريكية يقدم التدريب والدعم للمرشحات السياسيات. وقد تناولت جميع الأحزاب السياسية في البلد مسألة المساواة بين الجنسين، وأخذ القطاع العام يعكس ببطء التوازن بين الجنسين في قيادته.

٦ - واسترسل قائلا إن سانت كيتس ونيفيس حققت نجاحا في معالجة العنف الموجه ضد النساء والأطفال أكبر من نجاحها في أي مجال آخر من مجالات الخطة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية. فتجريم العنف المنزلي هو دليل كبير على أن الحكومة تنظر إلى العنف باعتباره مسألة خطيرة وأنها مصممة على القضاء عليه. كما تستخدم إدارة الشؤون الجنسانية وسائط الإعلام الجماهيري لنشر رسالة مفادها أن العنف المقترف ضد المرأة هو عمل إجرامي لا يمكن السكوت عليه. ودورات التوعية بشأن العنف القائم على أساس جنساني هي جزء من المنهج الدراسي في مدرسة تدريب الشرطة.

٧ - وتابع قائلا إنه في ميدان التعليم، تدل إحصاءات التسجيل بالمدارس لعام ٢٠٠١ على أن عدد النساء المسجلات في المدارس، باستثناء التسجيل في الدراسة

الصناعية الكبرى في البلد. فمن بين نسبة السكان الذين يعيشون في فقر والبالغة ٣٠ في المائة، تصل نسبة النساء إلى ٥٦ في المائة، ولذا فإن الأخذ بنهج جنساني جزء من استراتيجية الحد من الفقر.

١١ - وأضاف قائلاً إنه في محاولة لزيادة وعي الرجال بدورهم كمربين للأطفال وبالتالي تسهيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المحيط الأسري، شُرع في إنشاء برنامج لتثقيف الآباء، ومجموعات دعم للآباء، ورابطة وطنية للآباء.

#### المادة ١

١٢ - السيدة ريغازولي: قالت إن سانت كيتس ونيفيس تؤدي دوراً هاماً جديراً بالثناء في العلاقات الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، رغم أنها بلد صغير جداً في حجمه. ولهذا من المأمول فيه أن تمثل النساء بأعداد أكبر في الحكومة وفي الأدوار القيادية الدولية. وأردفت قائلة إن البلد قد قطع أشواطاً هامة في إدخال المفهوم الجنساني في الحكومة كما اتخذ الخطوة الهامة المتمثلة في التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف الموجه ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه. كما أحرز البلد تقدماً في القضاء على القوالب النمطية الثقافية عن طريق التعليم وفي تحسين المؤشرات الصحية. ومع ذلك، فاللجنة قلقة بشأن ارتفاع معدلات الحمل والإجهاض بين المراهقات.

١٣ - وأضافت قائلة إن وفد البلد لم يذكر الآثار الكارثية للأعاصير التي تحتاج البلد على فترات متكررة.

١٤ - السيدة شين: قالت إن التزام سانت كيتس ونيفيس بالمثل المكرسة في الاتفاقية يبعث على الارتياح، وأتت على الخطوات الكثيرة التي اتخذها البلد في السنوات الأخيرة لتحقيق هذه المثل، ولا سيما إنشاء أجهزة وطنية معنية بشؤون المرأة. وأعربت عن توقعها أن يحتوي التقرير الدوري الخامس مادة أحدث عهداً كما أعربت عن أملها في أن

الابتدائية، هو أكبر من عدد الرجال المسجلين فيها، فنسبة ٦١ في المائة من تلاميذ الصف الثالث هم من الإناث. وفي الماضي، كان يحرم كثير من مديري المدارس الأمهات المراهقات من حقهن في العودة إلى المدرسة، ولكن هذه السياسة التمييزية تعرضت للطعن وأُعلن عن سياسة جديدة تؤكد حق المراهقات الحوامل في التعليم. وتشترك حالياً منظمات غير حكومية بنشاط في تقديم الدعم للأمهات المراهقات عن طريق مشروع فيولا.

٨ - ومضى قائلاً إن وزارة الصحة بذلت جهوداً كبيرة لخفض معدل الوفيات النفاسية وتقديم برنامج رعاية صحية للنساء، يشمل الرعاية المجانية قبل الولادة وبعدها وعمليات الكشف عن سرطان الثدي وعُلق الرحم. فربح مجموع الرضع تقريباً تلده أمهات مراهقات. والإجهاض غير قانوني، لكن النساء اللواتي يمكنهن تدبير المال لا يزال في وسعهن إجراء الإجهاض.

٩ - واستطرد قائلاً إن الدستور ينص على مساواة الرجال والنساء أمام القانون، بما في ذلك المساواة في الحصول على القروض والوصول إلى المحاكم، بما في ذلك الخدمات القانونية المجانية. وللنساء الحق أيضاً في تقديم طلب للحصول على جواز سفر والسفر بحرية.

١٠ - وأردف قائلاً إنه رغم تفوق النساء على الرجال في الأداء في جميع مراحل التعليم فهذا الإنجاز لم يفدهن اقتصادياً. إذ ما برحت النساء يتركزن في أقل الأعمال أجراً، وكثيرات منهن يتحملن لوحدهن المسؤولية عن رعاية أطفالهن. ويسعى عدد من البرامج إلى تحسين قدرة النساء على الكسب وتوفير الحصول على قروض للأعمال التجارية الصغيرة. وتذكر الحكومة أن نجاح المرأة في مجال الإنتاج يتوقف على حسن قيامهن بدورهن كأمهات. فأنشأت تبعا لذلك مركزاً حديثاً للرعاية النهارية بأجور مخفضة في المناطق

واستفسرت أخيرا عما إذا كانت هناك خطة عمل قيد التنفيذ والتقييم، وعما إذا كانت قد وضعت خطة جديدة.

١٩ - السيدة غاسبار: استفسرت عن أسباب موجة الهجرة الأخيرة صوب الولايات المتحدة الأمريكية وسألت عن النسبة المئوية للنساء بين أولئك المهاجرين.

٢٠ - الرئيسة: قالت إنها تشجع سانت كيتس ونيفيس على الرجوع إلى التوصيات العامة للجنة لدى تنفيذها الاتفاقية.

#### المادة ٢

٢١ - السيدة شوب - شيلينغ: سألت عما إذا كانت سانت كيتس ونيفيس تفكر في وضع قانون جديد للنفقة. بالنظر إلى أن القانون الحالي، رغم ما أدخل عليه من تعديلات، قد تقادم عليه العهد. وأردفت قائلة إنه ينبغي ألا تضطر النساء إلى السعي للحصول على النفقة؛ بل ينبغي أن يكون دور الحكومة ملاحقة الأزواج السابقين الذين يتصلون من مسؤولياتهم.

٢٢ - وأضافت قائلة إنه من المفيد أيضا معرفة ما إذا كانت الدولة الطرف تنوي إدخال نظام مساواة بالنسبة لاتخاذ الزوجات والأزواج أسماء بعضهم البعض. فهل في وسع الزوج حاليا أن يختار اتخاذ اسم زوجته بدلا من حدوث العكس؟ وكما يعتبر التشريع ضروريا من أجل تنظيم حالات الاقتران الفعلي: فرغم أن الشريك الباقي على قيد الحياة يكون له وضع الأرمل أو الأرملة، فليست هناك أنظمة كافية لقسمة الممتلكات، مثلا.

#### المادة ٣

٢٣ - السيدة ليفينغستون راداي: أشارت إلى أنه من الجوهري بالنسبة للفتيات تكريس سنين مراهقتهن للنماء الذاتي والتعليم. ولذلك، فهي تود أن تعرف ما هي التدابير التي تتخذ لمنع الحمل بين المراهقات وما إذا كان يتوفر

تشرك الحكومة منظمات غير حكومية في إعداد ذلك التقرير، الذي كان يجب تقديمه في الحقيقة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

١٥ - وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت الحكومة قد اتخذت خطوات للتصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية ولقبول التعديل المدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.

١٦ - السيدة كابالاتا: قالت إن الإصلاحات القانونية المختلفة التي قامت بها الدولة الطرف قد حازت إعجابها، ولا سيما الحماية الموفرة لوظائف موظفات الخدمة المدنية اللاتي يحملن أثناء الخدمة؛ وأضافت أن من المفيد معرفة الكيفية التي تم بها تحقيق هذه الإصلاحات.

١٧ - السيد ميلاندر: استفسر عما إذا كان التقدم المحرز مؤخرا في مجال حقوق المرأة قد استوحى من الاتفاقية، وعما إذا كان شعب سانت كيتس ونيفيس على معرفة بوجود ذلك الصك وبوجود اتفاقية حقوق الطفل. وبعد أن لاحظ الأنشطة التثقيفية المضطلع بها والتي تركز على منع العنف ضد المرأة تساءل عما إذا كانت قد بُذلت جهود مماثلة في مجال حقوق الإنسان الأوسع نطاقا. وأعربت أخيرا عن رغبته في معرفة ما إذا كان في الإمكان الاحتجاج بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان مباشرة أمام المحاكم والسلطات الأخرى، أو ما إذا كانت تستعمل فقط لتفسير القانون المحلي.

١٨ - السيدة تافاريس دا سيلفا: أثنت على الدولة الطرف لما لديها من أجهزة نسائية وطنية شاملة ورائدة. وأعربت عن رغبتها في معرفة مهمة لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية المشتركة بين الوزارات، وكيفية تنسيق عملها مع أعمال الهيئات الأخرى، وما إذا كان أعضاؤها وزراء فعلا أم بمستوى حكومي أدنى. وأردفت قائلة إنه من المفيد أيضا معرفة تكوين واختصاصات المجلس الوطني للمرأة.

تستكشف طرقا لتشجيع الأحزاب السياسية على وضع نُظُم حصص للترشيح.

٢٦ - السيدة غاسبار: قالت إن هناك وسيلتين لزيادة عدد النساء في المناصب العامة: أن يطلب من الأحزاب السياسية أن تقترح عددا أكبر من المرشحات، وأن تتخذ تدابير خاصة مؤقتة بموجب الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية. وأضافت أنها تود أن تعرف ما إذا كانت الحكومة تفكر في اتباع أحد هذين النهجين.

#### المادة ٥

٢٧ - السيدة كورتي: قالت إن سانت كيتس ونيفيس قد بذلت جهودا كبيرة بالنسبة لبلد صغير بهذا الحجم، ومع ذلك لا يزال فيها مجتمع يهيمن عليه الرجال إلى حد بعيد. فالتقرير نفسه يشير إلى أنه حتى مع وجود سلسلة من الأحكام القانونية والمؤسسية لحماية النساء والأطفال، فإن ما يعيق أجهزة إنفاذ القانون هو الممارسات الاجتماعية التقليدية، كعدم استعداد النساء للشهادة ضد أزواجهن أو شركائهن في حالات إساءة المعاملة، وجنوح الأسر إلى نهي النساء عن الشهادة في قضايا غشيان المحارم والتحرش الجنسي. وبالمثل، رغم الجهود المبذولة لتعزيز السياسات الجنسانية وتحسين وضع المرأة، فإن معدلات العنف المنزلي مرتفعة، مما يدل على أن هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأعربت عن دهشتها لكون معظم الأطفال الذين يتعرضون للاعتداء الجسدي والجنسي والأطفال المهملين هم في الأغلب من البنات، وطلبت إيضاحا لهذه الظاهرة. وأعربت عن خيبة أملها لعدم وجود ملاحى للنساء ضحايا العنف المنزلي وسألت ما هي "الغرف الآمنة" الموجودة في المؤسسات الخاصة، والمذكورة في الفقرة ٦٩ من التقرير. وأردفت قائلة إن الحاجة تدعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات القانونية والتثقيفية لمواجهة العنف المنزلي، ولا سيما وأن سانت

للفتيات المراهقات بدائل مجدية عن الأمومة. وأعربت عن ترحيبها بسعي (تعديل) القانون الجنائي إلى حماية الفتيات، اللواتي دون سن السادسة عشرة وليس دون سن الرابعة عشرة، من المعرفة الجنسية. وقالت إن من المفيد معرفة عدد الرجال الذين تعرضوا للمقاضاة بسبب علاقاتهم الجنسية مع فتيات دون السادسة عشرة من العمر وما هي الخطوات التي تتخذ الآن لمنع الرجال من الاعتداء على الفتيات المراهقات وبالتالي إعاقه نمائهن بذلك.

٢٤ - السيدة أحمد: أشارت إلى أن مرسوم إصلاح القوانين (أحكام متفرقة) يحظر الإبلاغ عن المسائل التي قد تؤدي إلى التعرف على المتهمين في حالات الجرائم الجنسية، أو إذاعتها، فاستفسرت عن الكيفية التي تقيم بها الحكومة علاقات مع وسائط الإعلام في الوقت الذي تحد فيه من حريتها. فإذا كانت الحكومة قد نجحت في تثقيف الصحافة بشأن مسائل مثل المساواة بين الجنسين، فكيف تسنى لها ذلك؟ ومن المفيد معرفة ماهية العلاقة بين الحكومة ووسائط الإعلام وما إذا كانت الحكومة قد أجرت تدريبا للأفراد العاملين في وسائط الإعلام.

#### المادة ٤

٢٥ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إنه من المثير للاهتمام أن الدولة الطرف تعتبر، كما يبدو، الأجهزة النسائية الوطنية تدبيرا خاصا مؤقتا. واستفسرت عما إذا كانت سانت كيتس ونيفيس قد وضعت سياسة رسمية للتعجيل بترقية النساء في وظائف الخدمة المدنية. ولاحظت أن نساء كثيرات ينتمين إلى نقابات عمالية بيد أن قلة منهن يشغلن مناصب لاتخاذ القرار، فسألت عما إذا كانت الحكومة تتخذ خطوات لتشجيع ترقية النساء في النقابات العمالية أيضا. وأعربت عن ترحيبها بالجهود المبذولة لتحقيق تمثيل سياسي أرفع للنساء وسألت عما إذا كانت الحكومة

وتعاطي المشروبات الكحولية. وأردفت قائلة إن العلاج لا بد أن يركز على مرتكبي الأفعال الإجرامية وكذلك على الضحايا، نظرا لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للخروج من حلقة العنف والتصدي للخطر المتمثل في إمكان تقليد الصبيان سلوك الرجال في أسرهم.

#### المادة ٦

٣١ - **السيدة كورتي:** أعربت عن دهشتها، لما جاء في التقرير، من عدم الكشف قط عن البغاء رغم كونه غير مشروع؛ وقالت إنه من غير المحتمل فيما يبدو، ألا يكون البغاء موجودا. كما أعربت عن دهشتها لعدم وجود تشريع يمنع الاتجار بالنساء والفتيات، والتأكيد على أنه لم يلاحظ وجود أي نشاط من هذا النوع في سانت كيتس ونيفيس. وأعربت عن موافقتها على الرأي القائل بأن اعتماد البلد المتزايد على السياحة يجعل من الضروري النظر في سن تشريع يوفر الحماية للنساء والفتيات. وسألت عما إذا كانت أية محاولة قد بذلت لتحليل أرقام الهجرة حسب الدافع وحسب نوع الجنس، وذلك لمعرفة ما إذا كان الأمر ينطوي على السياحة الجنسية أو البغاء. فما من بلد، ناهيك عن أي بلد من البلدان النامية، يعتبر بمنأى عن القائمين بالاتجار بالبشر واستغلالهم على نحو منظم. وسألت عما إذا كانت أي خطط قد وضعت منذ إصدار التقرير لاستعمال التدابير القانونية لزيادة الحماية، وبخاصة أن وثائق الأمم المتحدة والاتفاقية التي تعالج هذه المسألة تتضمن على الدوام إشارات إلى الاتجار بالبشر واستغلالهم.

٣٢ - **السيدة ريغازولي:** ردّدت تعليقات السيدة كورتي، فأعربت عن اتفاقها في الرأي مع القائمين بأن تجارة المخدرات والبغاء مزدهران ليس في البلدان المتقدمة فحسب بل أيضا في البلدان النامية، وأنه غالبا ما ترافقهما زيادة في السياحة. وسألت عما إذا كان نزوح السكان صوب جزر

كيتس ونيفيس، فيما عدا ذلك، نشيطة جدا في تعزيز المساواة وتنفيذ الاتفاقية.

٢٨ - **السيدة شين:** رحّبت بإصدار قانون العنف المنزلي وسألت عما إذا كان يسمح بالإبلاغ عن العنف من قبل أشخاص غير الضحايا. وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة الكيفية التي تُدار بها "الغرف الآمنة" للضحايا؛ وأردفت قائلة إن رعاية الضحايا مجال تستطيع الحكومة والمنظمات غير الحكومية تقاسم المسؤولية عنه. كما ينبغي إقامة خط ساخن للإبلاغ عن العنف والإعلان عن ذلك الخط. وقبل كل شيء، من الأمور الأساسية أن يغيّر الناس مواقفهم: فمن الضروري تعليم المعتدين احترام حقوق الإنسان للمرأة واعتبار المرأة ندا لهم. وهذا مجال آخر تستطيع فيه الحكومة والمنظمات غير الحكومية تقاسم مسؤوليته، وذلك بأن تقوم الحكومة بتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون وتوفير التمويل للمشاريع، في حين تقوم المنظمات غير الحكومية بمساعدة الضحايا والمساعدة في تغيير مواقف المجتمع.

٢٩ - **الرئيسة:** تكلمت بصفتها الشخصية، فسألت عما يسهم في إحجام الضحايا من النساء عن الشهادة ضد رفاقهن وأزواجهن، وعما إذا كان هناك تعليل من الناحية الثقافية. وفيما يتعلق بالحالة المثيرة للقلق المتعلقة بالأسر التي تثني الضحايا عن الإدلاء بالشهادة في قضايا غشيان المحارم والتحرش الجنسي، أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت هذه الأسر تعتبر بعملها هذا معينة في الجريمة ومحرضة عليها.

٣٠ - **السيدة ريغازولي:** قالت إن التقرير قد ذكر تدريب ضباط فرق المخدرات بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس والاعتصاب، بيد أنه لا يتضمن أي تفاصيل عن تجارة المخدرات ذاتها. واستفسرت عما إذا كان ممكن تفسير معدل العنف المنزلي المرتفع على الدوام في هذا البلد، ليس بسلوك الذكور التقليدي فحسب بل أيضا باستعمال المخدرات

التدريب للمرأة في مجال صيانة المنزل والأنشطة الأخرى التي يغلب عليها الذكور تقليدياً، (الفقرة ٦٥). وفي حين أن هذا يتصدى للقبولة القائمة على نوع الجنس، فإن مما يثير قلقها أنه ما لم يُشجع الرجال أيضاً على الاضطلاع بالأنشطة التي يغلب عليها الإناث تقليدياً، ستترك المرأة تتحمل العبء المزدوج المتمثل في القيام بالأعمال الجديدة، في حين لا يزال يتعين عليها القيام بالمسؤوليات المنزلية.

٣٧ - وأضافت قائلة إن في إدراج الإشارة إلى حلقات العمل المتعلقة بتعليم الآباء مهارات رعاية الأطفال في التقرير تحت عنوان "التثقيف الصحي" ما يوحي بأن موضوعاً تترتب عليه آثار واسعة جداً كهذا يفسر تفسيراً ضيقاً جداً.

٣٨ - الرئيسة: تكلمت بصفقتها الشخصية، فقالت إن الطبيعة العدوانية للعمل السياسي تعتبر عقبة أمام مشاركة المرأة التي لا تشعر بالارتياح في جو كهذا. واستفسرت في هذا الصدد عما إذا كانت لجنة البلد الانتخائية قد أنشأت أي برامج من أجل تغيير طبيعة الحملات السياسية.

٣٩ - السيدة ريغازولي: طلبت معلومات عن هيكل الحكومات المحلية واستفسرت عما إذا كان هناك أية نسوة أخريات يشتركن في الحكومة المحلية، عدا المرأة المذكورة في الفقرة ٢٨ من التقرير. وسألت أيضاً عما إذا كان قد خطرت للحكومة قط فكرة صياغة تشريع لوضع نظام الحصص الذي يُمكن المرأة من الوصول إلى مناصب اتخاذ القرار. إذ لا يكفي بالنسبة للمرأة أن تكون جزءاً من القائمة النهائية؛ بل ينبغي للدولة أن تضمن وجود ما لا يقل عن نسبة ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من النساء في البرلمان وفي مختلف المناصب الوزارية.

٤٠ - السيدة شين: أيدت ملاحظات الرئيسة، وسألت عما إذا كان قد خطر للحكومة قط فكرة تغيير النظام السياسي لجعله أكثر إنصافاً بالنسبة للمرأة، التي غالباً

البحر الكاريبي الأخرى والولايات المتحدة يمكن أن يكون بدافع الاستغلال، واستفسرت عما إذا كان الولوج الجنسي بالأطفال، وهو الأمر الذي ينكشف باطراد في أمكنة أخرى، قد اكتُشف في سانت كيتس ونيفيس.

٣٣ - السيدة أحمد: أشارت إلى ما ورد في التقرير من تأكيد على وجود تحسن ملحوظ في طريقة الشرطة في تجميع البيانات المتعلقة بالعنف المنزلي، فسألت عما إذا كان هناك أي التزام على المستشفيات بتقديم إحصاءات. وأردفت قائلة إن المحتمل أن يتجه الضحايا إلى دوائر الطوارئ قبل أن يتجهوا إلى الشرطة، فينبغي منح العاملين في المجال الطبي الفرصة كي يقرروا ما إذا كانت الإصابات ناجمة عن حادث أو عن عنف منزلي. واستفسرت أيضاً عن مدى توزيع الإحصاءات المجمعة حسب نوع الجنس.

#### المادة ٧

٣٤ - السيدة تافاريس دا سيلفا: قالت إنها في حيرة من الأمر: ففي حين أن التقرير يشير إلى أن النساء يشتركن بنشاط في الحياة السياسية لأنهن يملن بأصواتهن بأعداد أكبر من أعداد الرجال، فهو يذكر أيضاً إن تمثيل المرأة في مناصب اتخاذ القرار ناقص. وسألت عن الخطوات التي تتخذ لتندرك هذا الخلل.

٣٥ - السيدة شوب - شيلينغ: سألت عما إذا كان هناك أي تمويل مؤسسي من وزارة الصحة والعمل وشؤون المرأة للمجلس الوطني للمرأة أو لأنشطة مثل مشاريع إذكاء الوعي ومشاريع الأبحاث.

٣٦ - السيدة أحمد: أشارت إلى الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير ومفاده أن شبكات الدعم الأسري للنساء هي في انهيأ، واستفسرت عما إذا كان تقديم المساعدة قد أصبح من شأن النساء المتقدمات في السن. وأردفت قائلة إن التقرير قد أفاد بأن وزارة الصحة والعمل وشؤون المرأة قدمت

مرتببات النساء والرجال. كما طلبت معلومات عن القولية النمطية في دوري الرجل والمرأة.

٤٤ - السيدة ليفينغستون راداي: طلبت أرقاماً عن مناصب الإدارة العليا التي تشغلها النساء في القطاعين الخاص والعام مقترنة ببيان مستويات النساء التعليمية. وأردفت قائلة إنها في حين ترحب بشبكة مراكز الرعاية النهارية التي أنشأتها الحكومة وتتلقى المعونة منها، فهي لا تعتقد حتى الآن أن هذا التدبير كافٍ للتغلب على الغبن الذي تتعرض له المرأة في مجال العمل. واستفسرت عما إذا كان هناك إطار قانوني وإداري لمنع أرباب العمل في القطاعين الخاص والعام كليهما من التمييز ضد المرأة.

٤٥ - وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت هناك أية آلية لضمان تلقي المرأة أجراً مساوياً مقابل العمل المساوي في القيمة. كما استفسرت عما إذا كانت إجازة الأمومة التي مدتها ١٣ أسبوعاً مدفوعة الأجر. وإذا كان الحال كذلك، فمن الذي يغطي تكاليفها، رب العمل أم شركة التأمين الصحي التي تشمل بخدماها المرأة العاملة؟ وسألت عما إذا كان هناك أي رجال يُستخدمون في منطقة التجارة الحرة، وعما إذا كانت النساء العاملات يتمتعن بالحماية الوظيفية التي يتمتع بها العاملون الآخرون في سانت كيتس ونيفيس. وطلبت أيضاً ممتنة الحصول على أية معلومات عن خطط المعاشات التقاعدية، وبخاصة بالنسبة للنساء المتقدمات في العمر.

٤٦ - الرئيسة: قالت إن إجازة الأمومة الممتدة ١٣ أسبوعاً، والتي تأمل في أن تكون مدفوعة الأجر، تبدو قصيرة المدة نوعاً ما. وسألت عما إذا كان هناك أية مرافق من أجل الأمهات المرضعات المضطرات إلى العودة إلى العمل بعد ولادة أطفالهن بوقت قصير.

ما تكون في وضع أضعف فيما يتعلق بتعبئة الأموال وإنشاء الشبكات السياسية.

المادة ١٠

٤١ - السيدة كواكو: أشارت إلى أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، فأعربت عن قلقها بشأن حالات الحمل بين المراهقات، التي أدت إلى انقطاع الكثير من الفتيات عن المدرسة، واقترحت أن تقوم الحكومة بالتشديد بدرجة أكبر على منع حالات الحمل هذه.

٤٢ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إن الحكومة، بنظرها في دور الحضانة ورياض الأطفال في إطار المادة ١٠، إنما تدرك الأبعاد التعليمية وليس فقط أبعاد توفير الرعاية في تلك المؤسسات. واستفسرت عما إذا كانت الحكومة قد درست الطلب الفعلي على دور الحضانة. وأضافت إنه ونظراً لأن توسع دور الحضانة هذه في السنوات الأخيرة قد تم في معظمه في القطاع الخاص، حيث الرسوم أعلى بكثير مما هي في القطاع العام، فهي تقترح أن تقوم الحكومة بدراسة مقارنة بشأن جودة دور الحضانة في كل من القطاعين الخاص والعام، وذلك بغية تفادي أي خطر يتمثل في التفرقة بين الأطفال على أساس مستوى دخل الوالدين. ومهما يكن من أمر، ينبغي للحكومة أن تستكشف إمكانية تخصيص المزيد من الموارد لهذه المؤسسات وتوسيعها، نظراً لتزايد دخول المرأة مجال العمل تزايداً مطرداً. وطلبت ممتنة الحصول على أية أرقام بشأن النسبة المئوية لأطفال الأسر المعيشية التي يرأسها نساء، في تلك المؤسسات.

المادة ١١

٤٣ - السيدة تفاريس دا سيلفا: طلبت معلومات عن النساء اللواتي يشغلن مناصب على مستوى الإدارة العليا واتخاذ القرار، وكذلك عن الفجوة الواسعة الموجودة بين



٤٧ - السيدة غونزاليس: طلبت معلومات عن التأمين ضد البطالة.

٤٨ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إن المعلومات المقدمة في إطار المادة ١١ غير كافية، وسألت عما إذا كان في وسع الوفد تقديم معلومات إضافية، إما خلال الدورة الحالية أو في تقريره الدوري التالي. وانتقلت إلى موضوع الإحصاءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، فاستفسرت عما إذا كانت فئة "المستخدمين" تشمل أصحاب المهن الحرة، بما في ذلك المزارعون وأفراد أسرهم الذين يعملون في المزارع. وطلبت ممتنة الحصول على إحصاءات عن النساء والرجال المستخدمين في القطاع غير الرسمي، كما أعربت عن رغبتها في معرفة الكيفية التي تُعرّف بها الحكومة العامل الذي يعمل لبعض الوقت. واستفسرت عما إذا كانت الحكومة قد أنشأت أي برامج لتعزيز حصول ربات البيوت على العمل في سوق العمل الرسمية متى قررن العودة إليه. وأردفت قائلة إنه ينبغي للوفد تقديم معلومات عن برامج التخفيف من وطأة الفقر وعن أثر تدهور صناعة السكر على النساء، وعلى وجه التحديد، معلومات عن الجهود التي تُبذل لإعادة تدريب النساء. كما ينبغي للوفد تقديم معلومات عن المزايا التي تمنحها الحكومة للمستثمرين في منطقة التجارة الحرة، ولا سيما في مجال سياسة العمل. وعلى سبيل المثال، هل يُسمح بانتظام العمال في نقابات عمالية؟ وما هي قوانين حماية العمال الموجودة لضمان حماية النساء اللواتي يشكلن جُل اليد العاملة في المنطقة، إذا أصبحن، وعندما يصبحن، حوامل؟ واستفسرت عما إذا كان هناك مدونة لقواعد السلوك للمستثمرين. وأخيرا طلبت ممتنة الحصول على معلومات عن أي فروق في الأجور وعن تنظيم موظفي الفنادق في النقابات العمالية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.